

الأصول في النحو

قال المازني : والقول عندي على خلاف ذلك لأن الألف والنون يجب أن يكونا كالشيء الواحد المنفصل ألا ترى أن التصغير لا يحتسب بهما فيه كما لا يحتسب بياي الإضافة ولا بألفي التانيث ويحقرون (زَعْفَرَانًا) فيقولون : زُعْفَيْرَانٌ وُخُنْفُسَاءٌ . خُنْفُسَاءٌ فَلَا وَاحْتَسَبَا بِهِمَا لِحَذْفِهِمَا كَمَا يَحْذِفُونَ مَا جَاوَزَ الْأَرْبَعَةَ فَيَقُولُونَ فِي (سَفَرٌ جَلِيٌّ) . سُفَيْرٌ فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنَ التَّضْعِيفِ فِيمَا جَاوَزَ عَدْتَهُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ فَإِنَّهُ يُكُونُ عَلَيَّ ضَرْبِينَ . مَلْحَقٌ وَغَيْرِ مَلْحَقٍ فَالْمُلْحَقُ يُظْهِرُ فِيهِ التَّضْعِيفُ نَحْوُ : مَهْدَدٌ وَجَلْدِيَّةٌ . فَمَهْدَدٌ مَلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ وَجَلْدِيَّةٌ مَلْحَقٌ بِدَحْرَجَةٍ .

وإن كان غير ملحق أُدغمَ وذلك نحو : احمّارَ واحمر ولو كان له في الرباعي مثالٌ لمّا جازَ تضعيفه كما لم يجزُ إدغامُ (اقْعَنْسَسَ) لمّا كان ملحقاً (باحْرَزَجَمَ) وقَد مَضَى ذِكْرُ ذَا وَأَشْبَاهِهِ وَأَمَّا (اقْتَدَلُوا) فَلَيْسَ بِمَلْحَقٍ وَالْعَرَبُ تَخْتَلِفُ فِي الْإِدْغَامِ وَتَرْكِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ يُجْرِيهِ مَجْرَى الْمَنْفَصِلِينَ فَلَا يَدْغَمُ كَمَا لَا يَدْغَمُ اسْمُ (مُوسَى) وَإِنَّ مَا فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّاءَ الْأُولَى دَخَلَتْ لِمَعْنَى فَمَنْ أَدْبَى الْإِدْغَامَ كَرِهَهُ أَنْ يُزِيلَ الْبِنَاءَ الَّذِي دَخَلَتْ لَهُ التَّاءُ فَيَزُولُ الْمَعْنَى وَذَهَبَ إِلَى أَنْ التَّاءَ غَيْرُ لَازِمَةٍ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ